بدل الشيء من الشيء ومن بدل البعض من الكل وقال في موضع آخر لو قيل
ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تبينت في
غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الا
زيد فوجه الاشكال فيه ان زيد بدل من احد وانت لا يمكن ان تحله محله وقد
اجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها
احد الا زيد لان المعنى واحد وهذا يمكن فيه الحلول بان تقول ما فيها الا
زيد انتهى وهو كلام حسن قال الدماميني وعلى قول الشلوبين فتكون كلمة
النفي على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل
محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة الا الله انتهى قال ناظر الجيش
واما القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لي انه ارجح
من القول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية بثلاثة وجوه الاول انه يلزم من
القول بذلك كون خبر لا معرفة وهي لا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم
مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لان الذي ينبغي ان الالهين
بما قصد بالمستثنى منه وان الاسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص
لا يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما
الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال تركيب الاسم مع لا
لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد
علل ذلك بان شبهها بان ضعف حين ركبت وصارت جزء كلمة وجزء
الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان لا يتسلط عملها على الاسم ايضا لكن ابقي عملها
في الاسم لقربه من المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما
على ما كان

على ما كان عليه مع التجرد وانا اقول كذا ذكره لو تثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني
فلا نسلم ان الاسم لا هو المستثنى منه وذلك ان الاسم المعظم انما كان خبرا
كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا فلم
الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا عنه ان ذلك المقدر
لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا
في على قوله ما قائم الا زيد مع انه مستثنى من مقدر في المعنى التقدير ما قائم احد
الا زيد فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين
كونه مستثنى من مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله
مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو ان يقال قولك ان الخاص
لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان العموم
منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور به واحد من افراد
ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة الاخر يعني التي لا عمل عليها
فاحدها ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم
المعظم صفة للاسم باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن
بعضهم والتقدير لا اله غير الله في الوجود ولا شك ان القول بان الا في هذا
التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنع من جهة الصناعة النحوية وانما يمتنع
من جهة المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام امران نفي الالهية عن
غير الله تعالى واثبات الالهية لله تعالى ولا يفيده التركيب حينئذ فان قيل
يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا ابن دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم
هذا المفهوم ان كان مفهوم اللقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق فلعل